

الجزيرة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ٦ محرم سنة ١٣٧٨ هـ الموافق ٢٢ تموز سنة ١٩٥٨ م العدد ١٣٩٢

محرر وممتاز

صحيفة

٦٩٤

٦٩٥

٦٩٦

قانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ : قانون مؤقت بالناء قانون محاكمة الموظفين
قانون رقم (٣١) لسنة ١٩٥٨ : قانون العقوبات (الموقت) المعدل
نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٨ : نظام الموظفين المدنيين المعدل

١٤٢٢

مطبعة الجيش العربي

هكذا من الأهل

قانون العقوبات (المعدل) المؤقت

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/٧/١٩٥٨

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي

ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته إلى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده :

قانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨

قانون مؤقت بالنسبة لقانون محاكمة الموظفين

المادة ١ - يطلق على هذا القانون اسم (قانون مؤقت بالغاء قانون محاكمة الموظفين لسنة ١٩٥٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون يلغى قانون محاكمة الموظفين رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٢ والقوانين المعدلة له رقم (٥١) لسنة ١٩٥٣ ورقم (٣٤) لسنة ١٩٥٤ ويظل العمل بها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٥٨/٧/١٣

أخمين بطلال

| | | | |
|---|--|------------------------------------|------------------------------------|
| وزير الصحة جميل التوتنجي | وزير المالية احمد الطراونة | وزير الداخلية فلاح المدادحة | رئيس الوزراء سمير الرفاعي |
| وزير الزراعة ماكث الفايز | وزير التربية والتعليم محمد علي الجمري | وزير الاقتصاد الوطني سمعان داود | وزير العدلية علي الهنداوي |
| وزير الانشاء والتعمير عبدالله الهياض | وزير الشؤون الاجتماعية راشد النمر | وزير المواصلات سامي جوده | وزير الاشغال العامة سليم البجيت |

قانون العقوبات (المعدل) المؤقت

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠/٧/١٩٥٨

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته إلى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده .

قانون رقم (٣١) لسنة ١٩٥٨

قانون العقوبات (المعدل) المؤقت

المادة ١ - يطلق على هذا القانون اسم (قانون العقوبات) المعدل المؤقت لسنة ١٩٥٨ ويقرأ مع قانون العقوبات رقم ٨٥ لسنة ١٩٥١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي والتعديلات التي طرأت عليه كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تستبدل عقوبة الاحتال حيثما فرضت في المواد (١٢٧-١٣٠) من القانون الاصيلي بعقوبة الاعدام .

المادة ٣ - تلغى المادة (١٣١) من القانون الاصيلي ويستعاض عنها بالمادة التالية :-
(١٣١) - يعاقب على المؤامرة التي تستهدف ارتكاب أي جرم من الجرائم المذكورة في مواد هذا الفصل بالعقوبة ذاتها المفروضة بموجبها على ارتكاب الجرم نفسه) .

المادة ٤ - رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٥٨/٧/٢٠

| | | | |
|---|--|------------------------------------|------------------------------------|
| وزير الصحة جميل التوتنجي | وزير المالية | وزير الداخلية فلاح المدادحة | رئيس الوزراء سمير الرفاعي |
| وزير الزراعة ماكث الفايز | وزير التربية والتعليم محمد علي الجمري | وزير الاقتصاد الوطني سمعان داود | وزير العدلية علي الهنداوي |
| وزير الانشاء والتعمير عبدالله الهياض | وزير الشؤون الاجتماعية راشد النمر | وزير المواصلات سامي جوده | وزير الاشغال العامة سليم البجيت |

هكذا من الأصل